http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1488) السنة السادسة - الاربعاء (22) نيسان 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

أوباما بعد ١٠٠ يوم

آفاق التغيير مازالت ضبابية

صباح جاسم

تحقق حلم رائد الحقوق المدنية في امريكا الاسود مارتن لوثر كينغ،، بشكل لايصدق بعد ثلاثة وخمسين عاماً فقط من خلال ثورة الشعب الامريكي الثقافية (الانتخابات) التي دقّت آخر مسمار في نعش العبودية والعنصرية في هذه القارة، حيث ارادت امريكا ان تثبت للعالم مرة اخرى انها البلد الوحيد القادر على (التغيير) وان هذا هو سر عظمتها وتفوقها... الامة الامريكية دأبت على أن تعطي كل رئيس جديد مهلة أمدها (١٠٠ يوم) كي يضع سلّم اولوياته الذي وعدَ به الناخبين قيد التنفيذ، وهاهي المئة يوم تنقضي لكن الاسئلة بقيت هي نفسها، فماذا عن ازمات امريكا والشرق الاوسط؟ ما الذي يمكن ان يقدمه اوباما المثقف الذي يحمل افكارا مثالية، لعشرات المشاكل المركّبة والمعقدة المرتبطة بالسياسة الامريكية؟

ماذا عن ازمات داخلية رافقت نهاية ولايتي بوش، وأغدقَتْ على اوباما بملايين الاصوات الانتخابية، ومن الممكن أن تغرقهُ ايضاً فيما لو تلكأ في معالجتها؟

ما الجديد الذي يمكن أن يقدمه اوباما ولم يتوصل اليه الجمهوريون خلال الولايتين اللتين قضوهما في حكم امريكا والتحكم بالشرق الاوسط؟

فيما يخص العراق، بعد أن شارف الجمهوريون على اكمال المهمة في هذا البلد المتنوع المشاكل والعُقَد قدر تنوع جغرافيته واطيافه، من خلال تقديم المعاهدة الأمنية بين العراق وامريكا لتشكل اساس التعاون المستقبلي بين البلدين، وتُقدِم صورة واضحة عن كيفية ووقت انسحاب القوات الامريكية من العراق، فإن اجندة اوباما في هذا الامر لا تحمل سوى نيّته سحب الوحدات القتالية من العراق بحلول شهر آب المقبل، وكأنه يعلم ما سيحل بعد هذا الموعد!! بينما نجد ان ما توصلت اليه الحكومة العراقية والادارة الامريكية السابقة يحدد الامر في ثلاث سنوات كأسلوب صرف متدرّج لتسليم المهام والمسؤوليات والقواعد ومراكز الامن المشتركة وفك الارتباط مع الوزارات الامنية، وبالنتيجة اذا ما تساءلنا عمّن يكون موعده اجدى واكثر أمناً وواقعية وخبرة بواقع التفاصيل على الارض فإن ترتيب الانسحاب الذي تضمنته المعاهدة هو الاكثر نضجاً وموضوعية.

الامر الذي يفيد بأن اوباما يقدم الحل المُقلق للأمريكيين والعراقيين على السواء، وإنْ كانت نيته دفع العراقيين اكثر للإعتماد على انفسهم وانجاز القوانين المهمة وتحقيق المصالحة والتعايش. وفتحُ صفحة جديدة للامريكيين الذين يتوقون لليوم الذي لاتتناول فيه وسائل اعلامهم اخبار العراق كشأن رئيسي ومصدر للشؤم.

ورغم ان رئاسة اوباما قد اعطت العراقيين فرصة لبدء صفحة جديدة مع قدرة اكبر على التحكم بمصيرهم. إلا ان هذا الوضع سيترك العراق اكثر انفراداً بمواجهة اوضاعه بين جيران عدوانيين، وعاجزاً عن النظر الى الامريكيين كوسطاء عند تنازع الفصائل السياسية داخله او مع جيرانه خاصة فيما يتعلق بالخلافات مع الاكراد التي تتزايد حدّتها كل يوم منذرة بالإنفجار عند تخوم كركوك الغنية بالنفط والمناطق المتنازع عليها في انحاء اخرى عديدة من العراق...

حتى نتائج زيارة اوباما الاخيرة، التي تمخضت عن التزامات امريكية حيال العراق من قبيل حماية العملية السياسية، وضمان المشاركة الواسعة في ادارة البلاد، ودعم العراق في مواجهة اي عدوان خارجي، والتعهد بإسناد جهود الحكومة العراقية في التخلص من القرارات الدولية المجحفة التي صدرت في زمن النظام البائد. كل هذه الالتزامات لم يأت بها اوباما فهي قد أقرّت في عهد بوش كتفاصيل ضمن المعاهدة الامنية بين العراق والولايات المتحدة.

اما بالنسبة للازمة المالية التي قصمَت ظَهر الجمهوريين وأضرَّت اكبر ما يمكن بنظرة المجتمع الامريكي للسياسات الجمهورية التي اطبقت على أفق الولايات المتحدة طيلة ٢٨ عاما، وأغدَقَت على الديمقراطيين بأصوات ملايين الناخبين القلقين على مستقبلهم الاقتصادي وحياة ابنائهم في العراق فإن اوباما لم يأت بشيء مغاير لخطة الانقاذ التي اعتمَدَتها الادارة الامريكية السابقة سوى نيّته إضافة معززات لخطةٍ الإنقاذ من خلال طرحه فريقاً اقتصادياً يدرس مدى التعزيزات المطلوبة لتطويق الازمة المالية التي أدخلت فعلاً العديد من الولايات الامريكية مرحلة الانكماش الاقتصادي.

كما ان خطة اوباما التي تعتمد اساسا على رفع الضرائب قد صورت أولئك الذين لديهم القدرة على تشغيل الأفراد وتوفير الوظائف، صورتهم وكأنهم اعداء للامريكيين، فهؤلاء باتوا يدركون تماما ان الضرائب المستحقة عليهم، سوف ترتفع كثيرا خلال الفترة المقبلة، ومن ثم سيحجمون عن القيام بأي استثمار جديد في الاقتصاد، لأنهم يرون ان الاقتصاد ينهار، وقد دخل مرحلة ركود سوف تستمر لفترة من الزمن، ومن ثم لن يكون هناك مستهلكون للبضائع والمنتجات التي يقومون باستثمار اموالهم فيها.

ومن خلال ما تقدم نرى بأن اوباما لا يهتم مطلقا بأن يحصل المواطن الامريكي على وظائف، ولكن كل ما يريد القيام به في الوقت الحالي هو ان يجعل الامريكيين يعتقدون بأن الاقتصاد الامريكي ينهار، ومن ثم يُنظر الى خططه بأنها هي الكفيلة بإنقاذ الاقتصاد، الامر الذي يذكّر بأسلوب الترويج لدى الرئيس السابق بوش، وهو ما كان اوباما دائما ينتقده ويعتبره مبالغة ومثلبة...

وبينما تقوم هذه الادارة في كل يوم بإحالة المشاكل والازمات الحالية الى فترة حكم الرئيس الامريكي السابق بوش، وتوجيه اللوم الى سياسات الحزب الجمهوري والى الطريقة التي أسست بها الولايات المتحدة! والى الرأسمالية!، فإن الحل من وجهة نظر اوباما، هو مزيد من الإنفاق الذي سيكون على حساب دافعي الضرائب من اصحاب الشركات والاعمال الامريكيين الذين سوف يرون اوباما بصورة العدو الساعي لامتصاص اموالهم وسيدفعهم ذلك بالتاكيد الى التوقف او التلكؤ في اقامة المشاريع والاستثمارات التي هي عماد سوق العمل في امريكا...

وفيما استطاع اوباما حشد العديد من اقطاب القوة الاقتصادية والعسكرية العالمية خلال قمة العشرين التي عقدت مؤخرا في لندن من اجل الحصول على دعمهم لأفغانستان ووضع رؤية مشتركة لجمع قرابة الـ ١٠٠٠ مليار دولار لتغطية عجوزات المال العالمية وتنشيط قطاع المصارف والاعمال إلا ان هذه التحركات لن تؤتي ثمارها قبل عام او عامين في ضوء تزايد تداعيات الازمة وازدياد اعمال العنف في افغانستان وباكستان ضمن دائرة مفرغة عمادها الأفيون وطالبان والفساد.

وفي ظل ذلك تبقى الأفق القاتمة هي نفسها بالنسبة للامريكيين بينما تزداد قتامة في أعين العراقيين خشية من انسحاب اوبامي غير مسؤول قد يؤجج نيران الصراع السياسي وطموحات الانفصال ويشجع الجيران على التدخل اكثر في شؤون العراق...

وبعد مئة يوم من التنقلات والتصريحات والحلول الطارئة فأن اجندة اوباما لمرحلة ما بعد المئة يوم ربما تظهر انها غامضة وتشوبها الضبابية للجميع حتى بالنسبة اليه.

تعال إلى حيث النكهة!

هاني الحوراني

هل تذكرون ذلك الشريط الاعلاني الكلاسيكي لسجائر مارلبورو، الذي كانت يصور الكاوبوي الأمريكي وهو يقود قطعان العجول في الأقفار الشاسعة، مروضاً إياها، عابراً بها الفيافي والأنهار، لينتهي بعد مشقة يوم مرهق بإعداد قطعة «ستيك» سميكة على نار الحطب، وارتشاف القهوة الأمريكية الطازجة، والتي تتصاعد منها الأبخرة، حيث يعقب ذلك اشعال راعي البقر الأمريكي سيجارة «مارلبورو» على دوي موسيقى حماسية متصاعدة الارتفاع، ويختتم الشريط الاعلاني بالجملة الشهيرة التي تتردد بصوت عميق: «تعال إلى حيث النكهة... تعال إلى بلاد مارلبورو»!

لقد تذكرت ذلك الشريط الاعلاني، أولاً فيما كان الرئيس الأمريكي باراك أوباما يخطب أمام البرلمان التركي، وثانياً، وأنا أتحدث إلى فنان كندي من أصول أمريكية لاتينية يزور العالم العربي لأول مرة، حين قال لي: «لم أفكر أبداً في أن أزور الولايات المتحدة، لكني الآن، وبعد وصول أوباما إلى السلطة ربما أفعل». أين المعنى المشترك بين هذه المشاهد المتضاربة؟! انها في العلاقة الملتبسة بين أمريكا والشرق الأوسط، بل والعالم!

يلعب الاعلان الشهير عن السجائر على فكرة مكافأة الذات على الجهد الشاق بوجبة دسمة وفنجان من القهوة الطازجة و «مجة سيجارة». لكن الاعلان يستحضر، خاصة لغير الأمريكيين المفارقة بين إغراء المشاهدين «بالذهاب إلى حيث النكهة» وبين صعوبة الذهاب إلى الولايات المتحدة، والتي ازدادت في السنوات العشر الأخيرة (أي ما بعد احداث ١١ سبتمبر والحرب على الارهاب). فلا الفرص باتت متاحة، كما من قبل، للذهاب إلى الولايات المتحدة بسبب القيود المشددة على السفر اليها، ولا الرغبة عادت قوية لدى غير الأمريكيين لكي يقصدوها، حتى عندما تكون ممكنة، تجنباً للإذلال في المطارات.

النتيجة أن الولايات المتحدة خسرت آلاف الطلبة الذين كانت الدراسة فيها مقصداً وطموحاً لهم. ولم يقتصر الأمر على الطلبة العرب والمسلمين، وإنما بات يشمل الجنسيات الأخرى، من طلبة وسائحين ومستثمرين. وخلال سنوات مضت شكت الجامعات الأمريكية من هذا الاحجام وذلك التراجع، وسعت لاستدراك ذلك بحملات لتسويق التعليم العالي في الولايات المتحدة.

أما صديقنا الفنان الكندي، فقد دأب على مدار السنوات العشر الأخيرة على عبور أجواء الولايات المتحدة في طريقه للمكسيك أو بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، دون أن يفكر، ولو لمرة، في الهبوط في المطارات الأمريكية لزيارة هذا البلد الذي يعبره جواً في الذهاب والاياب.

مناسبة هذا الكلام هو ذلك الجهد المحموم الذي يبذله الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ومعه الجيش الجرار من الدبلوماسية الأمريكية بقيادة هيلاري كلينتون لاصلاح ما خربه تاريخ طويل من العنجهية والغطرسة الأمريكية، ليس فقط مع العرب والمسلمين وإنما مع اقرب جيران الولايات المتحدة، أي بلدان أمريكا اللاتينية، وحتى مع اوروبا والبقية الباقية من العالم.

في تركيا، أطرب الرئيس أوباما أعضاء البرلمان (وغالبيتهم من ممثلي حزب العدالة والتنمية الحاكم ذي التوجهات الاسلامية، بزعامة رجب طيب أردوغان) بخطابه الذي انطوى على دعوة صريحة للمصالحة مع الاسلام والمسلمين، وتحديداً مع الحليف الأطلسي القديم، أي تركيا ذاتها. ولما كانت الولايات المتحدة من الضخامة والقوة بحيث لا أحد يحلم بالتبرع لاستعدائها، فإن جهود إدارة الرئيس أوباما لتصحيح السياسة الخارجية الأمريكية، لقيت الكثير من الترحيب لا فقط من شركائها الدوليين، لا بل حتى من خصومها، مثل ايران وكوبا، حتى لا نقول من «حماس» و «حزب الله»!

محاولات التصحيح الأمريكية التي أطلقها الرئيس الأمريكي الجديد وإدارته خلال الأيام التسعين الأولى من ولايته قوبلت، بطبيعة الحال، بمقاومة المحافظين والليبراليين الجدد، الذين يمكن نعت جزء منهم باعتبارهم «جماعات ضغط يهودية» شديدة اليمينية، جل اهتمامها هو دعم اسرائيل وليس المصالح القومية العليا للولايات المتحدة. وهي الجماعات التي رأت أن خطاب أوباما في البرلمان التركي حمل «رسائل ضعف» تجاه المسلمين والعرب.

وغني عن البيان أن مثل هذه الانتقادات اليمينية ظهرت وسوف تظهر مستقبلاً تجاه مراجعات الادارة الأمريكية للسياسات القديمة ذات الصلة بقضايا أخرى مثل تعذيب المعتقلين في المعسكرات الأمريكية في جوانتانامو وأفغانستان، أو تجاه بلدان امريكا اللاتينية، وكذلك الحصار الأمريكي من حول كوبا، وغيرها من القضايا التي سممت علاقات الولايات المتحدة مع الفرقاء الدوليين، أو شوهت صورتها لدى شعوب ومجتمعات متنوعة الثقافات.

لكن المشكلة الأكبر ليست في المقاومة الداخلية لاصلاحات باراك أوباما للسياسات الخارجية من جانب اليمين الأمريكي، وإنما في الاستعداد المسبق للادارة الجديدة للخضوع لابتزازات هذا اليمين عن طريق أشكال المساومة مع قوى الماضي، تحت دعاوى الحفاظ على «وحدة الجبهة الداخلية».

إذ بمجرد السير في هذا الطريق المهادن، والذي مهدت له مبكراً نوعية التعيينات في ادارة أوباما الجديدة، فإن هذه الإدارة ما ان بدأت تعلن تباعاً عن هذه التغييرات، سواء تجاه مشكلة الشرق الأوسط (أو النزاع العربي- الاسرائيلي)، أو تجاه تصفية إرث الحرب الأمريكية على الارهاب، أو السياسة العدائية تجاه كوبا وغيرها من القضايا الدولية، حتى قرنتها بتطبيقات «منزوعة الدسم»، أي بترجمات عملية فاترة وفقيرة المضامين، تجعل من وعود التغيير مجرد صياغات بلاغية وإنشاءات لغوية جميلة.

وعليه، فإن السؤال هو: متى تظهر هذه الإدارة، إرادة حقيقية في تحويل «حلو الكلام» إلى أفعال على الأرض، تتناسب مع التوقعات التي تثيرها اللغة الجديدة للخطاب الباراكي؟

على البيت الأبيض اليوم أن يتجاوز التبشير بالتغيير الموعود إلى إحداث التغيير الفعلي على الأرض، وذلك من خلال اعطاء أجوبة واضحة ومعلنة على الاستعصاءات التي تسببت بها الإدارات الأمريكية السابقة، لا سيما تجاه النزاع في الشرق الأوسط. ونقصد هنا بوجه خاص ترجمة دعمها «لحل الدولتين» بصورة ملموسة، من خلال انتقاد معلن وصريح لسياسة حكومة اليمين المتطرف في اسرائيل، وإعادة تحريك المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

كما أن على الادارة الجديدة وضع حد لابتزازات الدولة العبرية ومماطلاتها في الاستجابة لاستحقاقات السلام، وفق ما استقر عليه الاجماع والشرعية الدولية. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال اتخاذ موقف حازم وفوري تجاه سياسة التوسع الاستيطاني التي أعلنت عنها حكومة نتنياهو مؤخراً، ويمكن أن يتم ذلك خلال استقبال أوباما للملك عبد الله الثاني في البيت الأبيض، أو أثناء لقائه المنتظر مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو خلال الأيام القليلة اللاحقة.

بغير ذلك تتحول بلاغة أوباما وخطبه وشعاراته الجذابة إلى شيء من قبيل اعلانات السجائر الأمريكية الشهيرة التي تدعو مشاهديها إلى «حيث النكهة، وإلى بلاد مارلبورو»، أي مجرد كلام دعائي لبيع الأحلام. فالمطلوب هو أن تنزل ادارة البيت الأبيض إلى أرض المعاناة المستمرة منذ أكثر من ستين عاماً، وان تعود إلى البلاد التي تحطمت فيها أحلام عدة أجيال بسبب أطماع اسرائيل وعدوانيتها والحماية الأمريكية الثابتة لها، مهما كانت طبيعة قادتها، حتى عندما تكون أيديولوجيتهم وبرامجهم من ذات الطبيعة التي أفضت يوماً إلى المحرقة والإبادة ضد أسلاف حكام اسرائيل الحاليين.

حول قانون مؤسسة السجناء السياسين رقم (٤) لسنة٢٠٠٦

طارق مهدي الشمري

١- القانون أختص بالسجناء السياسين والمعتقلين السياسيين فكان الاجدر أن تكون تسمية القانون (قانون مؤسسة السجناء والمعتقلين السياسيين)

٢- لقد ورد في المادة (٥) الفقرة الثانية (المعتقل السياسي كل من أعتقل لنفس الاسباب المذكورة في تعريف السجين السياسي).

كان على المشرع أن يبين كحد أدنى فترة الاعتقال لأنه لا يمكن أن نساوي بين من اعتقل لمدة ثلاثة ايام والذي اعتقل لمدة سنة فالنص جاء مطلقاً (كل من أعتقل) ففي هذه الحالة الذي اعتقل لمدة يوم يتساوى مع من اعتقل وحجز لمدة سنتين وفي ذلك عدم انصاف لمن تعذب وضحى في سجون النظام لسنوات.

٣- لقد ورد في المادة (٦) أولا (لايعد سجيناً سياسياً أو معتقلاً سياسياً لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون كل من كان يعمل مع النظام البائد في مؤسساته المختلفة من بعثيين أو موالين وسجنه أو أعتقله النظام بسبب تصفية حسابات داخلية سلطوية أو لأي سبب أخر).

أن المشرع لم يكن موفقاً في وضع هذه المادة لأنها جاءت على وجه التعميم ومطلقة لأن المؤسسات هي مؤسسات دولة كانت قائمة منذ تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١ أي مؤسسات دولة وأن التعميم الوارد في هذه المادة يشمل كافة موظفي الدولة لكون الموظفين عملوا في ظل النظام السابق.

أما فيما يخص البعثيين أو الموالين للنظام البائد فالتعميم ايضاً غير صحيح لأن الكثير من البعثيين أختلفوا مع النظام وانضموا الى صفوف المعارضة وتعاونوا في اسقاط النظام البائد والان هم أطراف في المعادلة السياسية العراقية.لذلك أرى لا موجب لوجود هذه المادة في القانون وان يكون الاستثناء بحرمان من تجسس على المعارضة العراقية وتعاون مع النظام البائد وتسبب في هدر دماء العراقيين.

٤- ورد في المادة (٦) الفقرة ثانياً (يثبت السجن السياسي أو الاعتقال السياسي بالوثائق الرسمية وفي حال عدم وجودها يصار الى اثباتها بطرق الاثبات القانونية الاخرى أمام اللجنة الخاصة أو محاكم البداءة حسب الاحوال المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون).

السجن السياسي والاعتقال السياسي جاءا حصراً باللجنة الخاصة كما ورد في المادة (١٠)من القانون وطريق الطعن في قرارها عن طريق التظلم لنفس اللجنة وعند رفض التظلم يصار الى اللجوء الى القضاء (محكمة البداءة) كما ورد في المادة (١١) من القانون والتمييز كما ورد في نفس المادة لدى محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية وما ورد في الفقرة (٢) كما اسلفت (امام اللجنة الخاصة أو محاكم البداءة، فأن المشرع قد حشر كلمة (محاكم البداءة) في غير محلها ولا موجب لذلك ويتناقض مع نص كون اللجنة يرأسها قاض يعين من قبل مجلس القضاء والتزامًا في إجراءاتها الشكلية بأحكام قانون المرافعات المدنية.

٥- ماورد في المادة (٣) الفقرة ثالثا (تعويض السجين والمعتقل السياسي تعويضاً مادياً مجزياً يتناسب مع حجم الضرر الذي لحق به وفقا لضوابط تصدر لهذا الغرض).

كان على المشرع تقدير التعويض المجزي كما ورد في المادة وفق ضوابط محددة تتناسب والظروف الاقتصادية السائدة حاليا ومقدار التضحية التي قدمها السجين السياسي وبشكل فعلي لا حبراً على ورق يسطر في القانون فقط.

٦- المادة (٧) الفقرة الثالثة (مجلس رعاية السجناء والمعتقلين يعتبر بمثابة مجلس أدارة المؤسسة. في هذه الفقرة خلط، ويتوجب اعادة النظر فيها وصياغتها بغير هذه الصياغة حيث أن كلمة (رعاية) ذات مدلول أنساني فيها معنى العون والمساعدة والمتابعة لأحوال السجين السياسي وتتعلق بالسجين نفسه وأحواله ومجلس الادارة يتعلق بالمؤسسة وكيانها وهو مفهوم هيكلي اداري خاص بالمؤسسة وان عدم التجانس والتناقض في المفاهيم يستوجبان اعادة النظر في هذه المادة وصياغتها بالشكل المتجانس مع المفاهيم المذكورة.وأرى حذف مجلس ادارة المؤسسة لان مجالس الإدارة اعتياديا تكون في الشركات والأصح ان يكون (مجلس رعاية السجناء والمعتقلين السياسيين)المتمثل بـ(١٣) عضوا في مجلس الرعاية مضافاً اليهم رئيس اللجنة الخاصة (قاض) ومدير عام الدائرة الادارية والمالية ومدير عام الدائرة القانونية ومدير عام الدائرة الاقتصادية والاجتماعية والمفتش العام في المؤسسة وتكون صفتهم استشارية دون أعطائهم حق التصويت أو الترشح لمنصب رئيس المؤسسة.

ويختص هذا المجلس بالصلاحيات الواردة في المادة (٢) والمادة (٣) والمادة (١٢).

٧- ماورد في المادة (٥) (يسري هذا القانون على السجين والمعتقل السياسي من العراقيين في ظل النظام البائد).

المقصود في هذه المادة نظام البعث أي منذ ١٩٦٨ ولغاية سقوطه في عام ٢٠٠٣ وكان الاجدر بالمشرع ان يسحب هذه المادة بأثر رجعي كي يشمل نظام البعث سنة ١٩٦٣ الذي خلف الالاف من الضحايا والشهداء طالما القانون يختص بضحايا نظام البعث.

٨- ما ورد في المادة (١٠) من القانون بخصوص التظلم من قرار اللجنة الخاصة (يحق لأي شخص ذي مصلحة التظلم لدى اللجنة الخاصة ضد القرار الذي اصدرته خلال مدة (عشرة ايام) من تأريخ التبلغ بالقرار واعتباره مبلغاً.حيث الاجراءات الشكلية فيما يخص اللجنة الخاصة خاضعة لقانون المرافعات المدنية العراقية فأن التظلم يعتبر في القانون المذكور من القضايا المستعجلة وبذلك يقدم خلال عشرة أيام ولكن المادة ظلت ساكتة عن فترة البت في طلب التظلم لاسيما وانه من القضايا المستعجلة فكان الاجدر بالمشرع أن يكمل النص ويقول (يحق لأي شخص ذي مصلحة التظلم لدى اللجنة الخاصة ضد القرار الذي أصدرته خلال مدة (عشرة ايام) وعلى اللجنة الخاصة البت في الطلب خلال مدة ثلاثة ايام أو عشرة ايام بالرفض أو القبول) وعند عدم البت يعتبر قبولاً بالتظلم وبعد ذلك يحق للشخص أذا رفض طلبه اللجوء الى القضاء لأثبات حقه.

٩- المادة (١٧) يصرف الى السجين والمعتقل السياسي من غير الموظفين راتب تقاعدي مجز يتناسب..... الخ،الراتب يجب أن يكون لكل سجين أو معتقل سياسي سواء كان موظفا أو غير موظف وان من غيرالموظفين تتناقض والفقرة (٤) من نفس المادة حيث أن الفقرة (٤) أجازت للسجين الجمع بين راتب الوظيفة والراتب التقاعدي والاصح أن يصرف راتب تقاعدي لكل سجين أن لم يكن موظفاً والسجين الموظف له حق الاختيار أما راتب الوظيفة أو الراتب التقاعدي أيهما أكثر.

١٠- المادة (١٠) يخضع الذين يتم تعيينهم في المؤسسة لقانون الخدمة المدنية المعدل ويشترط أن يكونوا من السجناء السياسيين أو المعتقلين السياسيين حصراً.

أن هذه المادة تمثل العمود الفقري الذي تقوم عليه المؤسسة التي سميت بمؤسسة السجناء فمادة المؤسسة هم السجناء لذا وضع هذا النص من باب التكريم والتشريف لكل سجين سياسي كتمجيد لتضحيته وفدائه من أجل الوطن وكما يقول رب العزة (فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً)

فمن سجن وضحى بعائلته واطفاله ولاقى العوز والفاقة لايستوي مع من كان أبان النظام متوفرة له كافة الظروف ويعيش في بحبوحة وعدم عوز أما من ينادي بتعديل هذه المادة أو الالتفاف عليها فهو يسيء الى كافة السجناء وله نيه غير سليمة ذات ابعاد سياسية كعملية تمييع لدور سجناء النظام البائد وسلب التكريم والتشريف الذي أمتازت به هذه المادة والغاء الدور التأريخي للسجناء فالنص يجب أن يبقى كما هو وأذا كان هناك أستثناء فيمكن أن يصار اليه دون المساس بنص المادة (٢٢) من القانون،وكما أوضحت سلفاً يجب أن يكون هناك مجلس واحد وهو مجلس رعاية السجناء والمعتقلين السياسيين على أن يعمل المجلس أضافة الى أختصاصاته على مايلي :

١- العمل مع مجلس النواب على تشريع قانون تخصص فيه رواتب شهرية مجزية لكل سجين سياسي بما يتناسب مع التضحية التي قدمها السجناء عند مقارعتهم النظام السابق وتعويضهم ما فاتهم من فرص أثناء وجودهم في سجون النظام البائد وفي حالة بلوغ السن القانونية (٦٨) سنة يتم تخصيص راتب تقاعدي ينتقل الى عياله في حالة وفاته.

٢- التنسيق مع مجلس النواب بشأن تمثيل السجناء السياسيين في كافة لجان المجلس بأعتبار سجناء النظام البائد يمثلون المعارضة الداخلية التي همش دورها منذ تأسيس مجلس الحكم المنحل.

٣- التنسيق مع مجالس المحافظات على تمثيل السجناء السياسيين في تلك المجالس.

٤- مخاطبة مجلس الوزراء بضرورة أن يكون هناك دور للسجناء السياسيين في أتخاذ القرارات السياسية لكونهم يمثلون معارضة الداخل وأن ذلك يمثل دعما لمبدأ المصالحة الوطنية التي تسعى اليها السلطة الحاكمة.

٥- التنسيق مع وزارة الاسكان لتهيئة شقق سكنية لكافة السجناء السياسيين وفي المحافظة التي يختارها السجين دون الاخذ بشرط مسقط الرأس لأن هذا الشرط هو من مخلفات النظام البائد والاصح أن يكون محل سكنى السجين وأختياره المحافظة هو بالذات.

٦- يعمل مجلس الرعاية وبالتنسيق مع وزراة الصحة على تأليف لجان صحية خاصة بالسجناء والمعتقلين في كافة المحافظات وتخصيص أجنحة خاصة بالمستشفيات والمراكز الصحية لعلاج السجناء وأذا تعذر العلاج في داخل القطر يتم أرسالهم خارج العراق للمعالجة الطبية.

٧- يعمل مجلس الرعاية وبالتنسيق مع وزارة النقل على أعفاء السجين والمعتقل من أجور النقل الحكومي بالطائرات أو القطارات من والى العراق لثلاث مرات في السنة مع حق السجين بأصطحاب زوجته وأحد أبنائه مجاناً .

تلك هي بعض اللمسات التي أراها على قانون مؤسسة السجناء والمعتقلين السياسيين فأذا ما أخذت بعين الاعتبار فأننا سنسير في طريق الوحدة الوطنية وتجسيد مبادئ الديمقراطية في العراق.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com